

فيلزم ان يتساوى بينهما فان المتلازمين متساويين ايلا مع ان الخلق
 عندهم كون الضرورية الذاتية اعم من الازلية وتدل ظهور مناد هنا
 كايلا وما ذكرنا ايضا فان ضرورية ثبوت المحمول الموضح في الضرورية
 وان سلمنا انها تابعة لضرورة ثبوت الموضح لكنه لا نسلم انها
 يكون اذ لا يجوز ان يكون الضرورية فيها من جلب العلم وهي
 يوجب بعض الاوقات دون بعض فيكون ضرورية ثبوت المحمول
 فلا يتصور في الازلية والفاضل الا الهروي على المورد وهذا يقتضيه
 على ما ذكرنا في تزئيفه مقال المورد ايضا وقد اكد ان اشهرها كها مع
 القول بان الشيء ما لا يجب وجوده لم يجب له شيء ولكن المورد لسو
 فزم من الوجوب الوجوب الذاتي محصور في الازلية ونهنا الوجوب
 المطلق تام بمحصور فلما اوردنا عليه وجب نقل الامر المنفرد اعني تبعية
 ضرورية ثبوت المحمول للموضوع ضرورة الذات مطلقا مشتركا بين
 وبديهته مقتضى ذلك الرضاصل هذه القدمة كما حال المص **ونقص**
الذاتيات فانه ضروري للذات لا لسطر الوجود والذاتيات
الاشياء كحكمة وحاصله ان القول بان الشيء ما لا يجب وجوده
 يجب له شيء منقوض بثبوت الذاتيات كما ناطق والحيوان فانه
 واجب الثبوت لذات الاشياء فيجب ان يكون مشروطا بضرورية
 الوجود فان القول المذكور يتبادر اليه وجب يكون ثبوت الذاتيات
 مشروطا بالوجود فيلزم الجعولية الذاتية وما ذكرنا ظهر فصاد
 هذا المنقوض ايضا بان القول المذكور لا يتلوى على شرطية الوجود
 لثبوت الذاتيات بل على التلازم بين وجود الذات وثبوت

أورد نقضاً

نعم ان جعل التعلق بالذات يتعلق بالعرض ثبوت الذاتيات لها
 والمنتفع هو ثبوت جعولية الذاتيات وانا لا استاذ الاستاذ
 العلامة انفس العرباء واعلم ان نظام الملل والدين تدس سريرة
 العزيز بان ثبوت الذاتيات للذات في زمان الوجود وزمان الجعل
 من دون احتياج الى الوجود والجعل بالذات ولا العرض
 فالجعولية الذاتية باطلة مطلقا سواء كانت بالذات او بالعرض
 فتأمل فيه واذا تأملت ما نلونا عليك من الحق الصريح وجد
 بما في بعض الشروح من النزاع عن الحق من غير حاجة الى التصريح
 ولعمري ما انك التقليد لكلام بعض المدققين الذي يميلون
 الحق في كثير من المواضع المقلد احرى بذلك **الثالث السلب**
مادام الوجود لا يصدق في بدو ولا يكون السالبة اعم ويلزم
ان لا يصدق لا شيء من النفاذ بانسان بالضرورة وحاصله
 ان السالبة البسيطة عندهم اعم من الموجبة الغدولة لثبوت
 الاول في صورة عدم وجود الموضح بخلاف الثاني فاذا اعتبر في الاول
 الوجود بغير كاهر مضمي تعريفه ثبت التساوي بينهما وتطاهر
 واما عدم صدق المثال المذكور فلان العقول غير موجودة والسالبة
 الضرورية تقيضي وجودها كما هو مقتضى تعريفه فانقلت في الاشكال
 الاول او لا بالنقض فاث السالبة الماخوذة مع وجود الموضوع
 اي القسم الخاص منها بالضرورة فهذا القسم المتحقق باعتبار
 ملاحظة الاحاطين والمعتبرين السالبة بالضرورة مع ان السالبة
 اعترفت من الموجبة المعدولة بل متساوية لها وثانيا باخل بان مرادهم

نعم

King Fahd University

King Fahd University

Copyright University